وقال سيبويه ظرف وانكره غيره وابن مالك اطلقه بجواز فعلها الاول محلها نصب دايما ويجاب بـ
كذا **لدن** لاول غاية زمان او مكان ويلزم من غالبا ويقال لدن ولدن ولدن ولدي ولدن وكذا ولد
ولد ولت واعراب الاولى لغة وترد النون مضافا لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافا لابن الدهان ويسمع نصب غدوة
بعدها تمييزا ورفعها باضمار كان ويعطف على غدوة المنصوبة بالنصب وجوبا وفاقا لابي حيان وخلافا
للاخفش وابن مالك **لما** حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاذ وتختص
بالماضي وتقتضي جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك واسمية
باذا او الفاء ويحذف لدليل **مذ ومنذ** وهي الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام ورب
مركبة وقيل اصلها من ذو وقيل من اذ وقيل من ذا وكسر ميمها لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل
ساكن اشهر فان وليها جملة فظرف فانه مضاف اليها او الى زمان مقدر قولان وقيل مبتدا ان خبرها
زمن متعد او اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدا ان له ومعناهما الامد في حاضر
ومعدود واول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراهما ومعناهما بين
والكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والتالي فاعله وقوم خبره
محذوف او مجرور بحرفان وقيل انهما بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود
والاكثر العرب توجب جرها الحال ويرجح جر منذ الماضي ورفع مذ له ويجوز رفع مصدر بعدهما وجره
وان وصلتها ولا يجر ان مضمرا ولا يلحقان بالمتصرف في الاصح فيهما **مع** لمكان الاجتماع او وقته وتجر
بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست
حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعنى جميع وغيره تعلة وهل هي مقصورة خلاف
ولا تسلب الاتحاد في الوقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وابي حيان **ومنها** كل زمن مبهم مضاف
لجملة فان صدرت بمبني فبناؤه راجح او معرب فمرجوح ومنعه البصرية او ما او لا لم تتغير اولا
التبرئة فكذلك وقد يجر اسمها او يرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه
الاخفش وابن مالك **او** ولمبني والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن
مالك لا يبنى مضاف لمبني مطلقا **و** لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا **المفعول معه**
هو التالي واو المصاحبة والاصح انه مقيس فقيل لا يختص والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والسيرافي
والمبرد بما كان الثاني مؤثرا للاول وهو سببه والظاهر او بما في معنى ما سمع **و** ناصبه ما تقدمه من فعل
او شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمر بعدها والكوفية الخلاف والاخفش انتصب انتصاب الظرف
والاصح نصبه التعدي وكان لا معنى كان تقع **و** لا يتقدم على عامله ولا مصاحبه خلافا لابن جني ولا
يفصل من الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الافاضل **و** يجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري
وثانيها يجوز ان اول بجملة والنصب بعد مضمر متصل لم يؤكد وهو في نحو ما لك وزيدا بكاف
مضمرة قبل الجار او بمصدر لابس بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان منفصلا او ظاهرا

ج

يرجح العطف او وجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة وقدر
سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد بتعين وفرق والسيرافي لا ويرجح النصب وضعف
فوت المعية فان لم يصلح العطف الفعل جاز اضمار صالح فان لم يحسن مع وجب وقيل يضمن فعل
يتسلط به وليس منه في مضمر اكد ونحو راسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل
و يطابق خبر وحال بعده او وجبه ابن كيسان **المستثنى** هو المخرج بالا او احد
اخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع بتقدير لكن وقال الكوفية بسوى وهو
يسعون الا فيه مع ما بعدها كلام مستانف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فلم مع الا كم مع
سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعا ولا في غير نفي او شبهه في الاصح وفي لازمة كلولا ولو خلف
وجوز الزجاج الابدال في التخصيص وقوم نصب ما قام الا زيدا وانه ذكر نصيب بالا او بما قبلها
او به بواسطتها او بان مقدرة بعدها او بانه مخففة من ان ركبتا الا منها ومن لا او بخلاف
للاول او باستثني اقوال فان كان متصلا موخرا منفيا او كمنفي اختير اتباعه بدلا وقال الكوفية
عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصب لعرتيف المستثنى منه
ولا يختار النصب في متراخ ولا مردود به منقض الاستثناء خلافا لزاعمها فان توسط بين المستثنى منه
وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل وجب والاتباع منقطع صح اغناء عن
ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المستقدم بدل او مبدل او يعاكس خلف ولا يتبع مجرور
بزائد واسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه الكوفية في نكرة مجرور بمن والاخفش ومعرفة واعاد
قبل صالح للاتباع على مبتدا او ناسخ بغير ال الا خوته ضمير خبرا ووصف قال ابو حيان او حال
اتبع العائد جوازا وصاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه **و** لا يتقدم اول الكلام وجوزه
الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا للابدي وقومه الكسائي عليه والفراء الا مع المرفوع
والشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام تامة يجوز ان كان العامل
متصرفا **مسئلة** لا يستثنى باداة شيئان دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف في موهمه فقيل اكثر وكل
صحيح على انهما بدلان ومعمول مضمر وقيل بدل ان **و** الوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في
الاصح وقيل انه يسبق لغرض وقيل انه عطف بالواو وبعد مفردين يصح للكل للثاني وان تقدم فللاول
فان كان احدهما فرعا ولو معنى فله مطلقا **و** تكرر الا لتوكيد فيبدل غير الاول منه ان كان بمعناها
عنه والا عطف بالواو وجوز الضمير طرحها لغيره فان امكن استثناء بعض من بعض فكل ما يليه
وقيل للاول وقيل الثاني منقطع اولا فان فرغ العامل شغل باحدها ونصب غيره والا نصب
والا نصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا او استثناء الاول وحده
اتبع وعكسه وغير واحد ان تاخرت وكماله مفردا وجوز الابدي نصب الكل استثناء وجرها
واحدها نعتا او بدلا ايضا في النفي وحكمها معنى كالاول **و** يجوز استثناء المساو خلافا للقوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)